

الحلال وجهة مفضلة لدى الباحثين عن أطعمة آمنة وعالية الجودة. علاوة على ذلك، تبنت العديد من الجهات السياحية غير الإسلامية ثقافة الطعام الحلال كجزء من عروضها السياحية، مما جعلها نقطة جذب للمسلمين وغير المسلمين على حد سواء.

إلى جانب المسلمين، يتزايد اهتمام غير المسلمين بالطعام الحلال، مدفوعاً بعدة عوامل وفقاً لمنظمة كبرى العالمية المتخصصة في علوم التغذية:

انتشار القيم الإسلامية خارج العالم الإسلامي؛ أصبحت العديد من القيم الإسلامية المتعلقة بالغذاء، مثل الذبح الحلال ومعايير النظافة، موضع اهتمام عالمي. ووفقاً لتقرير حالة الاقتصاد الإسلامي العالمي، يتجه العديد من المستهلكين غير المسلمين نحو المنتجات الحلال نظراً لارتباطها بجودة الإنتاج والتصنيع الأخلاقي.

صعود «المستهلك الأخلاقي»: بات المستهلكون أكثر وعياً بأخلاقيات إنتاج الطعام، مما دفعهم إلى تفضيل المنتجات التي تراعي الرفق بالحيوان والسلامة الغذائية. ونتيجة لذلك، تزايد الطلب على الأغذية الحلال التي تلتزم بمعايير الذبح الرحيم وخلوها من الإضافات الصناعية الضارة.

الطلب المتزايد على الطعام الصحي والأمين: نظراً للمعايير الصارمة المطلوبة للحصول على شهادة الحلال، تطور المطبخ الحلال من كونه خياراً دينياً إلى ضمان غذائي للنظافة والجودة. وتشير دراسات مختلفة إلى أن المستهلكين غير المسلمين ينظرون إلى الأغذية الحلال باعتبارها أكثر أماناً وثقة.

#### التحديات التي تواجه صناعة الحلال

رغم النمو السريع لصناعة الحلال، فإنها تواجه تحديات تؤثر على كفاءتها وانتشارها، وفقاً لتقارير منتدى مكة للحلال ومجلس الأغذية الحلال في الولايات المتحدة، ومن أبرزها:

تعدد جهات منح شهادات الحلال: تختلف معايير اعتماد المنتجات الحلال بين الدول، مما يؤدي إلى عدم توحيد المعايير ويقعد عمليات التجارة الدولية، حيث تضطر الشركات للحصول على شهادات متعددة لضمان نفاذ منتجاتها إلى الأسواق المختلفة. غياب إطار تنظيمي موحد: عدم وجود لوائح موحدة بين الدول المنتجة والمستهلكة يعوق التجارة الدولية، ويخلق تحديات للشركات الساعية للامتثال للمتطلبات المتباينة في الأسواق العالمية.

ضعف الأنظمة الرقمية لتتبع المنتجات: تفتقر بعض الأسواق إلى تقنيات رقمية متقدمة تتيح تتبع المنتجات الحلال عبر سلاسل التوريد، مما يجعل من الصعب التحقق من مطابقتها للمعايير الشرعية.

قضايا الاحتيال في السوق: تعاني الصناعة من ممارسات احتيالية تشمل تزوير شهادات الحلال أو تقديم منتجات غير مطابقة للمعايير على أنها حلال، مما يهدد ثقة المستهلكين ويضر بسمعة المنتجين الشرعيين.

المنافسة المتزايدة: أدى الإقبال المتزايد على الأطعمة الحلال إلى اشتداد المنافسة بين الشركات، مما يدفع المنتجين للبحث عن أساليب جديدة للتمييز، سواء من خلال الابتكار أو تعزيز الجودة للحفاظ على حصتهم في السوق.

**تبنت العديد من الجهات السياحية غير الإسلامية ثقافة الطعام الحلال كجزء من عروضها السياحية. مما جعلها نقطة جذب للمسلمين وغير المسلمين على حد سواء**



## قَدَّر بنحو ٢/٧ تريليون دولار في عام ٢٠٢٤ كيف يزدهر سوق الطعام الحلال عالمياً ويجذب غير المسلمين؟

والجودة التي توفرها المنتجات الحلال.

#### عوامل نمو سوق الحلال العالمي

تسهم عدة عوامل في توسع سوق الأغذية الحلال عالمياً، وفقاً لتقارير آي إم إيه آر سي وريسيرتش أند ماركيتس، ومن أبرزها:

النمو السريع لعدد السكان المسلمين: يُعد تزايد أعداد المسلمين عالمياً محركاً رئيسياً لنمو السوق، إذ يُتوقع أن يصل عددهم إلى ٢/٧٦ مليار نسمة بحلول عام ٢٠٥٠، وفقاً لمنصة ستاتيسا. ويؤدي هذا التحول الديمغرافي إلى ارتفاع الطلب على المنتجات الحلال في الدول ذات الأغلبية المسلمة وتلك التي تضم أقليات مسلمة كبيرة.

استجابةً لذلك، بدأت سلاسل التجزئة الكبرى بتخصيص أقسام للأغذية الحلال، كما باتت المطاعم العالمية توفر خيارات حلال، مما يعزز انتشارها حتى خارج الأسواق الإسلامية التقليدية.

ارتفاع الوعي الأخلاقي لدى المستهلكين: زاد وعي المستهلكين، مسلمين وغير مسلمين، بمعايير إنتاج الأغذية، مما دفعهم نحو خيارات صحية وأخلاقية أكثر. وتُفضل المنتجات الحلال لارتباطها بضوابط صارمة تتعلق بالجودة والمصدر الأخلاقي، مما عزز انتشارها عالمياً. العولمة والتعددية الثقافية: أسهم الانفتاح الثقافي

شهدت صناعة الأغذية الحلال نمواً متسارعاً في السنوات الأخيرة، مما جعلها واحدة من أسرع القطاعات الغذائية توسعاً عالمياً.

ويشير مصطلح «حلال» إلى الأطعمة التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، حيث يشمل السوق منتجات متنوعة أبرزها اللحوم والدواجن والمأكولات التي تدخل فيها زيوت ومنكهات، التي تعدّ أساسية بالنسبة للمستهلكين المسلمين، لاسيما خلال شهر رمضان.

وفقاً لتقارير صادرة عن مجموعتي آي إم إيه آر سي وريسيرتش أند ماركيتس، قُدِّر حجم سوق الأغذية الحلال بنحو ٢/٧١ تريليون دولار في عام ٢٠٢٤، ومن المتوقع أن ينمو ليصل إلى ٥/٩١ تريليونات دولار بحلول ٢٠٣٣، بمعدل نمو سنوي مركب قدره ٨/٩٢٪ من عام ٢٠٢٥ إلى ٢٠٣٣. وهذا يجعل سوق الحلال منافساً قوياً لقطاعات أخرى ناشئة، مثل الأغذية العضوية والمستدامة، التي تشهد طلباً متزايداً أيضاً.

وتقود منطقة آسيا والمحيط الهادي هذا النمو، حيث استحوذت على ٤٨/٥٪ من السوق في عام ٢٠٢٤، بفضل الكثافة السكانية العالية للمسلمين والطلب المتزايد على المنتجات الغذائية المعتمدة. في المقابل، تشهد الأسواق الأوروبية والأمريكية تزايداً ملحوظاً في الطلب، مدفوعاً باهتمام غير المسلمين بمعايير الصحة

### إيران وتركمانستان تشكلان اثناً لافاً اقتصادياً مشتركاً

أفاد رئيس غرفة التجارة الإيرانية - التركية المشتركة بأنه تم تشكيل ائتلاف اقتصادي خاص لتنمية الصادرات والتبادلات التجارية الإيرانية - التركية بدعم من الغرفتين المشتركتين في البلدين، وذلك في إطار تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين. وأوضح رمضان بهرامي، السبت، بأن إنشاء الائتلاف الاقتصادي الإيراني - التركي، والذي لاقى ترحيباً واسعاً من قبل الناشطين الاقتصاديين، يخلق فرصة ثمينة لتنظيم التجارة وتسهيل الاستثمار وإزالة الحواجز التجارية بين البلدين. وأكد بهرامي على دور الائتلاف الاقتصادي الإيراني - التركي في التنمية المستدامة للعلاقات التجارية، معتبراً إياه أداة فعالة لزيادة الصادرات وجذب الاستثمار وتسهيل التفاعلات الاقتصادية؛ مضيفاً: إنه يوفر منصة متماسكة للتواجد المستهدف للجهات الاقتصادية الفاعلة في السوق التركية وسيفتح قدرات جديدة لتوسيع التعاون الثنائي. وأشار بهرامي إلى أن هذه الآلية الجديدة، تم إطلاقها بمشاركة القطاع الخاص وفي إطار التعاون بين إيران وتركمانستان، ويمكنها زيادة حجم التبادلات التجارية وخفض تكاليف التجارة والمساعدة في تعزيز التفاعلات الاقتصادية الإقليمية.

### بدء تشغيل قطار طهران - وان الدولي

بعد توقف دام خمس سنوات، انطلق يوم الأحد (٣ فبراير) أول قطار دولي طهران - وان (تركيا) من العاصمة طهران. وأفادت سكك الحديد الإيرانية، فإن هذا القطار، الذي يتسع لـ ٢٨٠ شخصاً، انطلق من طهران وسيوقف في تبريز قبل أن يصل إلى وان. ويقوم قطار طهران - وان الدولي بإجراءات الجمارك وجوازات السفر داخل البلاد في محطة رازي، ثم في محطة كابيكوي، يتم استبدال القاطرة التركية، وتُجرى أيضاً إجراءات الجمارك وجوازات السفر التركية. بموجب الاتفاق المبرم، من المقرر أن يتم إرسال قطارين أسبوعياً من طهران إلى وان في يومي الأحد والأربعاء في الساعة ١٢:٣٠، والعودة من وان إلى طهران يومي الإثنين والخميس. وبحسب هذا التقرير، ومع الأخذ في الاعتبار إجراءات الجمارك في الحدود رازي وكابيكوي، فإن مدة هذه الرحلة في الاتجاهين تبلغ حوالي ٢٢ ساعة.

### إيران تصدّر ١٠ آلاف طن من السلمون المرقط



أعلن الرئيس التنفيذي لاتحاد الأسماك الباردة أن التقديرات تشير إلى أن إجمالي الإنتاج هذا العام سيصل إلى ١٣٥ إلى ١٤٠ ألف طن. وقال المدير التنفيذي لاتحاد تعاونيات أسماك المياه الباردة آرشي نبي زاده: رغم أن إمدادات الأسماك هذا العام أقل من العام الماضي بسبب انخفاض الإنتاج، إلا أنه لا يوجد طلب كبير في السوق، وبالتالي فإن سوق الأسماك لن تشهد تقلبات. وأعلن نبي زاده عن انخفاض إنتاج التراوت بمقدار ١٠ - ١٢ ألف طن مقارنة بالعام الماضي، وقال: تشير التقديرات إلى أن إجمالي الإنتاج هذا العام سيصل إلى ١٣٥ - ١٤٠ ألف طن. وعن آخر مستجدات صادرات التراوت، قال: من المتوقع أن يصل إجمالي صادرات التراوت بحلول نهاية العام إلى ١٠ آلاف طن، وهو يحقق ما بين ٣٥ - ٤٠ مليون دولار من النقد الأجنبي.

### السفير الروسي: التجارة الحرة مع إيران بمنزلة الراح-الراح

رحب السفير الروسي لدى طهران بتصديق مجلس صيانة الدستور في الجمهورية الإسلامية الإيرانية على إتفاقية التجارة الحرة بين إيران والاتحاد الأوروبي، وقال: إن هذه الإتفاقية هي إتفاقية راح- راح ونافعة لكلا الطرفين.

وأضاف ألكسي ددوف، في مقابلة مع قناة «بريكس» التلفزيونية، أنه يمكن في ظل مصادقة البرلمان ومجلس صيانة الدستور في إيران على إتفاقية التجارة الحرة بين إيران والاتحاد الاقتصادي الأوراسيوي الحديث عن بدء تطبيقها في مستقبل قريب.

وأوضح: إن الاتحاد الأوراسي هو سوق يعد ١٩٠ مليون نسمة وإن تنفيذ إتفاقية التجارة الحرة (مع حذف التعريفات التجارية ٨٧٪ على السلع) وتبسيط الإجراءات الجمركية والمقررات الفنية، يساهم في توفير ظروف جيدة لتصدير السلع الإيرانية، كما أن هذا ينسحب على السوق الإيرانية بالنسبة للمصدرين من بلدان أوراسيا أيضاً. وأكد السفير الروسي إن إتفاقية التجارة الحرة هي معاهدة ناعمة تماماً للطرفين.

وكان المتحدث باسم مجلس صيانة الدستور، هادي طحان نظيف، كتب على منصة «إكس»: إن لاتحة إتفاقية التجارة الحرة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والاتحاد الاقتصادي الأوراسي والدول الأعضاء فيه، تمت دراستها لدى مجلس صيانة الدستور الذي اعتبرها بأنها لا تتعارض ومبادئ الشرع والدستور.

وكان مجلس الشورى الإسلامي في إيران قد صادق على الإتفاقية قبل نحو ثلاثة أشهر أيضاً.

### إيران تسجل رقماً قياسياً في نقل البضائع عبر الترانزيت



أن يتم التركيز على الترانزيت بهدف تنويع محفظة دخل النقد الأجنبي للبلاد والابتعاد عن الاقتصاد المعتمد على النفط، وذلك من خلال نقل ٤٠ مليون طن عبر إيران سنوياً.

ويبلغ حجم نقل البضائع عبر إيران عادة حوالي ٥ - ١٣ مليون طن، وفي العام الماضي قفز بنسبة ٥٢٪ إلى مستوى قياسي بلغ ١٦/٣٤ مليون طن. وأوضح عسكري: إن أعلى كمية من البضائع العابرة خلال الفترة المذكورة كانت من منطقة جمارك الشهيد رجائي الخاصة في بندر عباس (جنوب إيران) بواقع ٥/٣ مليون طن، وبرويخان (غرب) بواقع ٤/٦ مليون طن، وباشماق (شمال غرب) بواقع ٢/٧ مليون طن على التوالي، والتي شكلت ٦٢٪ من البضائع العابرة.

أعلن مساعد وزير الاقتصاد رئيس مصلحة الجمارك، فرود عسكري، عن ارتفاع حجم نقل البضائع عبر الترانزيت في إيران بنسبة ٢٦٪ بحلول نهاية فبراير/ شباط الماضي، وهو رقم قياسي خلال الـ ٦٦ عاماً الماضية.

وقال عسكري: إن ترانزيت البلاد إلى الخارج بلغ ٢٠ مليوناً و ٣٠٠ ألف طن خلال ١١ شهراً من العام الإيراني الحالي (بداً في ٢٠ مارس/ آذار ٢٠٢٤)، أي بزيادة قدرها ٢٦٪.

وكانت وزيرة الطرق وبناء المدن، فرزانه صادق، صرحت، في وقت سابق، إن الترانزيت في إيران سينضم في العام الجاري إلى نادي الـ ٢٠ مليون طن.

وكان من المقرر، خلال السنوات القليلة الماضية،

وقال رئيس مركز الشؤون الدولية بوزارة الطرق وبناء المدن، أمين ترغف، إن أغلب البضائع التي تمر عبر الأراضي الإيرانية هي منتجات نفطية وخاصة من إقليم كردستان العراق.

ويرى الخبراء أن عبور البضائع (الترانزيت) يجلب فوائد من بينها عائدات النقد الأجنبي، وخلق موقع استراتيجي على المستوى الدولي، وربط المصالح المشتركة مع البلدان القوي الاقتصادية والسياسية، وإفشاء إجراءات الحظر القاسية والأحادية الجانب، والتنمية الاقتصادية والثقافية وزيادة المعاملات المالية بسبب مصالح رجال الأعمال من البلدان الأخرى، والأهم من ذلك مواءمة مصالح الشعب والحكومة.

### توفير ٦٣ مليار دولار لاستيراد السلع الأساسية والتجارية

أعلن مركز النقد الأجنبي وصرف الذهب الإيراني عن توفير ٦٣ مليار دولار لاستيراد السلع الأساسية والتجارية واحتياجات الخدمات.

وأفاد المركز، في تقرير له يوم السبت، أن البنك المركزي قدم منذ بداية العام الإيراني الجاري (بدأ في ٢٠ آذار/ مارس ٢٠٢٤) ٦٢ ملياراً و ٩٩٤ مليون دولار من النقد الأجنبي لاستيراد ٣ مجموعات من السلع الأساسية والأدوية والسلع التجارية، فضلاً عن احتياجات الخدمات.

وتم تخصيص ٤٨/٥٤٥ مليار دولار للمجموعة التجارية على مدى ١١ شهراً. واستحوذت صناعات المركبات، والآلات والمعدات الإنتاجية والتعدين على أكبر حصة من الواردات الصناعية على التوالي. وبحسب التقرير، بلغت قيمة واردات السلع الأساسية والأدوية ١٣ ملياراً و ٢٢٧ مليون دولار. وتم تخصيص ١٠/٣٢٧ مليار دولار للسلع الأساسية والزراعية، بما في ذلك القمح والذرة والزيوت ومدخلات الثروة الحيوانية، كما تم تخصيص ٢/٩ مليار دولار أخرى للأدوية والمواد الخام الدوائية والمعدات الطبية.

وأشار التقرير إلى أنه تم تخصيص مبلغ ١/٢٢٢ مليار دولار أيضاً لتلبية الطلب على الخدمات.